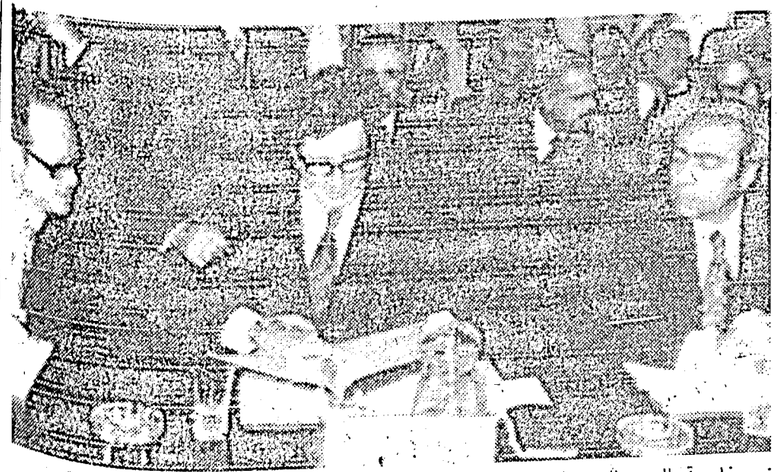

نظرة جديدة على الاتفاقية الأخيرة بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل والموقف المطلوب مواجهتها

كعادتها بدأت الحكومات العربية حملة اعلامية (غير منظمة) كردة فعل على توقيع الاتفاقية ، التي تعطي اسرائيل امتيازات كبيرة ، اقتصادية وغير اقتصادية ، بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل ، في اواخر الاسبوع قبل الماضي .

تأتي ردة الفعل هذه ، وكان الاتفاقية وقعت فجأة وبدون سابق انذار ، وكانها لم توقع بالاحرف الاولى في كانون الثاني من هذا العام ، وكان المباحثات من اجل ابرامها لم تجر قبل هذا التاريخ في وقت متأخر من العام الماضي ، وبعد هذا التاريخ ، على امتداد الاشهر الاربعة الاولى من هذا العام ، الحكومات العربية تتحرك دائما لمواجهة امر واقع ، ولا تحاول اطلاقا التحرك لمنع الامر من الوقوع ، وحتى في مواجهتها للامر الواقع ، لا تكون حركتها في حجمه ، بل ، نتيجة لعدم التنظيم ، تذهب حركتها ادراج الرياح ، ولا تلبس ان تزول دون اثر يذكر .

■■■

واذا كان لهذه الحالة ما يبررها في السابق ، حيث لم يكن للجانب العربي اي ثقل او تاثير على النطاق الدولي ، وخاصة دول اوروبا الغربية ، وحيث كانت هذه الدول تمارس علاقاتها عامة ، والاقتصادية والسياسية والاعلامية منها بشكل خاص ومع اسرائيل على الاخص بكل استخفاف بالجانب العربي ، وكانه كم مهمل لا حياة فيه ، اذا افترضنا ان الاوضاع في السابق قد تبرر القصور في التعامل مع دول العالم ، فان الامر يبدو مستغربا ومستهجنا في الظرف الراهن ، حيث ان المقاييس والاولويات والمصالح على امتداد العالم تعيش مرحلة انقلاب، لصالح القوة العربية الاقتصادية .

لعل موضوع الاتفاقية المبرمة بين دول السوق الاوروبية المشتركة من جهة واسرائيل من جهة اخرى يعطينا مثالا حادا على هذه الحالة . فما هي هذه الاتفاقية ؟.. ما هي مدلولاتها ؟ وما هي عناصر الموقف المطلوب لمواجهتها ؟

اولا ــ الاتفاقية :

نورد هنا اهم البنود التي شملتها الاتفاقية ، كما وقع عليها بالاحرف الاولى في ١٩٧٥/١/٢٣ وكما ابرمت نهائيا يوم الجمعة ١٩٧٥/٥/٩ :

١ ــ ستعفى المنتجات الصناعية الاسرائيلية المصدرة الى دول السوق الاوروبية المشتركة من الجمارك ابتداء من مطلع تموز (يوليو) عام ١٩٧٧، على ان يتم الخفض تدريجيا منذ اليوم الذي ابرمت فيه الاتفاقية .

٢ ــ تخفض دول السوق الرسوم الجمركية على الحمضيات الاسرائيلية بنسبة ٨٠٪ .

٣ ــ تمنع اسرائيل من تصدير المواد الخام الى اوروبا .

٤ ــ تقوم اسرائيل ، من جانبها ، بتخفيض الرسوم على ٦٠٪ من الواردات الصناعية من اوروبا التي لا تتنافس مع المنتجات الصناعية الاسرائيلية، وذلك ابتداء من مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ .

٥ ــ ستخفض اسرائيل الرسوم الجمركية على سائر المنتجات الصناعية الاخرى التي ينتج مثيلها في اسرائيل ، تدريجيا لغاية ١٩٨٩ .

٦ ــ تستانف المفاوضات بشان التعاون الفني والعلمي في المستقبل .

وبالطبع فقد احتوت الاتفاقية على تفصيلات جزئية اجرائية اخرى ، لسنا بحاجة الى ايرادها هنا ، كما اننا لن نتناول هذه الاتفاقية من زاوية اقتصادية مجردة . (انظر مقال حسين ابو النمل ، « ابعاد الاتفاقية الجديدة بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل » ، شؤون فلسطينية ، عدد ٤٤ ، نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، ص ٤٢ ــ ٥٦) ، بل في اطار سياسي اقتصادي عام يشمل الوضع الاسرائيلي الخاص .

قد تكون المقاطعة الاقتصادية والسياسية العربية لاسرائيل من انجح الاجراءات التي اتخذت ضد العدو الصهيوني منذ اغتصابه لارض فلسطين . وقد ارتكزت فلسفة المقاطعة على فكرة تشديد الخناق على العدو لجعل الحياة بالنسبة له على ارضنا شبه مستحيلة ، اذ انه كان واضحا منذ البداية انه حرمان العدو من التفاعل تجاريا واقتصاديا واجتماعيا مع المجال الحيوي بالنسبة له (المنطقة العربية) ، يمثل ايقافا لاهم شرايين حياته، وقد جاءت المساعدات الخارجية (١) والقروض والتبرعات من الصهيونية العالمية والتعويضات التي قدمتها حكومة المانيا الغربية(٢) ، منذ اقامة اسرائيل ، كرد على المقاطعة العربية الشاملة ، وبرغم ان هذه الموارد قد شكلت دعما بارزا من عبء المقاطعة عن عاتق اسرائيل ، الا ان المقاطعة ظلت تصيب الاقتصاد الاسرائيلي في الصميم .

في هذا الاطار يتوجب النظر الى الاتفاقية الجديدة بين السوق الاوروبية المشتركة من جهة واسرائيل من جهة ثانية ، اذ انها (اي الاتفاقية) تمنح اسرائيل نفسا اقتصاديا لا مثيل له ، تفتح امامها وامام بضائعها وصناعتها سوقا استهلاكية ضخمة (حوالى ٣٠٠ مليون مستهلك) ، تتيح لها التعامل مع اكبر الكتل الاقتصادية في العالم ، اذ السوق، برغم الصعوبات الاقتصادية التي تعترض طريقها من وقت لاخر ، وفي هذه المرحلة بالذات ، تمثل قوة اقتصادية متماسكة منذ التوقيع على معاهدة روما ، اتفاقية السوق المشتركة ، كما ان الاتفاقية الاخيرة ، اضافة الى كل ما تقدم وربما اهم من كل ما تقدم ، تعطي لاسرائيل ضمانة متينة لبضائعها ، وبالنسبة لمستقبل اقتصادها، فيما يتعلق بمحاولات اسرائيل الرامية الى تعديل ميزانها التجاري ، وفوق كل هذا ، فان العامل المعنوي الايجابي على الصعيد الداخلي الذي تركه هذه الاتفاقية ، واثاره الهائلة على القوى العاملة ومؤسساتها ، من حيث الثقة بطاقتها ، وبالذات هذا العامل هو الذي جعل المسؤولين واجهزة الاعلام في اسرائيل تكاد تطير فرحا لدى توقيع الاتفاقية . وبالذات هذا العامل هو الذي يجعلنا ننظر الى الجانب الاوروبي ، بانه لم يكف عن تقديم يد العون المستمر لاسرائيل، وخاصة عندما تكون في اوج ازماتها الاقتصادية والمعنوية ، مستخفا بشكل شبه كلي بالجانب العربي ، مراهنا ان ردة فعل الجانب العربي ، مهما اشتد غليانها ، فهي لن تغير من الامر الواقع شيئا .

ان الانتعاش الاقتصادي ، ليس دائما انتعاشا في قطاعات الاقتصاد ، ولا هو تعبير عن الصحة في مرافقه الاساسية ، ولا هو مؤشر لقوة مرتكزاته فقط ، بل هو قبل كل شيء ، انعكاس لمعنويات قوى الاقتصاد ونظرتها للمستقبل القريب ، المتوسط والبعيد .

من هنا ، فاننا اذا نظرنا الى بنود الاتفاقية ، لوجدنا ان هناك معوقات عديدة امام الاستفادة الاسرائيلية منها الى ابعد مدى ، ولكننا ندرك في الوقت ذاته قدرة التعامل الاسرائيلية مع السوق الاستهلاكية الاوروبية (يكفي ان نذكر كثرة عدد الموزعين اليهود من تجار الجملة والقطاعي المتغلغلين في اسواق اوروبا، حتى نتصور حجم التوزيع الممكن للبضائع الاسرائيلية المعفاة حسب الاتفاقية) ، كما ان البند الثالث ، المتعلق بتحريم اسرائيل تصدير المواد الخام الى دول السوق الاوروبية المشتركة ، الذي قد يبدو من نصه عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي ما هو ، في الواقع ، الا قيد بلا مضمون ، اذ ان اسرائيل لا تعتمد على تصدير المواد الخام ، لشح هذه المواد لديها من جهة ، ولاعتمادها الكبير على تصنيع هذه المواد في مصانعها تلبية لاحتياجات السوق الداخلي ، وللحفاظ على نمط تصدير المواد المصنعة من جهة اخرى .

ولو تعمقنا اكثر في مدلولات الاتفاقية ومضامينها لتبين لنا انها تستهدف جعل السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل سوقا واحدة ، برفع الحواجز الجمركية القائمة بين الطرفين ، وهنا تماما يكمن العامل الذي اشرنا اليه، ضمانة الاقتصاد الاسرائيلي في قطاعين اساسيين من قطاعاته ، هما التجارة والصناعة ، وجعله محميا وشريكا مع سوق واسعة، كالسوق الاوروبية في السراء والضراء ، وما يترتب على هذا من التزامات خاصة على الطرف الاوروبي لحماية شريكه البعيد في الشرق الاوسط .

ثانيا ــ ردة الفعل العربية :

يمكننا تلخيص ردة الفعل الرسمية العربية تجاه الاتفاقية بالنقاط التالية :

١ ــ المطالبة بتجميد الحوار العربي ــ الاوروبي، (غالبية الدول العربية) .

٢ ــ تقديم تعويضات للدول العربية (عبدالحليم خدام ، خلال زيارته الاخيرة لبون) .

٣ ــ اعادة النظر في الحوار العربي ــ الاوروبي بعد جمع المعلومات الكافية حول الاتفاقية الاخيرة وعلى اساسها (محمود رياض ، الامين العام لجامعة الدول العربية) .

النظام الرجعي الايراني يرتكب المزيد من المجازر ضدّ المناضلين

خلال الاربع سنوات الاخيرة ، نفذت السلطة الايرانية احكاما جائرة باعدام اكثر من مائة ثوري ايراني ، كما قتلت تحت التعذيب في دهاليز واقبية السافاك عشرات الوطنيين والاحرار من ابناء الشعب الايراني المناضل .. ولم تكتف بهذا الحد من الجرائم بل ذهبت بعيدا في ممارسة القتل واراقة الدماء ، ولم يسلم من مقصلتها حتى النساء والابرياء من عوائل الشهداء والمعتقلين فقد اعتقلت البعض منهم ، والقت بعضهم في غياهب السجون واستشهد بعضهم تحت التعذيب على ايدي السافاك وهناك في سجونها يقبع اكثر من «٢٠،٠٠٠» مناضل ايراني تحت ظروف قاسية وصعبة حيث يتعرضون للتنكيل والتعذيب المستمرين ودون ان يتقدموا للمحاكمة ليتمكنوا من الدفاع عن انفسهم... هذا الحق الذي لم يعترف به الحكم الايراني كما لم يعترف بابسط الحريات الديمقراطية للشعب الايراني .

وفي الاونة الاخيرة اقدمت هذه السلطة الفاشية المنقوعة بالدماء على قتل تسعة من ابرز المناضلين هم : جزني ، حسن ضياء ظريفي ، محمد جوبان زاده ، احمد جليل افشار ، عزيز سرمدي ، مشعوف كلانتري، وعباس سوركي، خوشدل وذو الانوار . اعتقلت بعضهم في سنة ٦٨ ومارست ضدهم ابشع الوان التعذيب واحقرها ، لكنها نتيجة لضغط القوى التقدمية والديمقراطية العالمية لم يكن بمقدورها الا ان تشكل لهم مجبرة محكمة صورية وتحاكمهم علنا، حيث ادانوا ببطولة فائقة النظام الرجعي القائم .

لقد كشفوا عن بطلان المحكمة وعدم شرعيتها قانونيا ، الامر الذي جعلها تصدر حكمها الجائر بسجنهم ١٥ عاما غير انها ما لبثت ان تجاوزته لترتكب جريمة جديدة في مسلسل جرائمها القذرة بقتلهم ضاربة بذلك كل القوانين والاعراف الدولية عرض الحائط .

ليست هذه الجرائم سوى مظهر من مظاهر السياسة الفاشية التي تنتظم النظام الايراني في مسيرته لخدمة اسياده والتي يعاني من جرائها الشعب الايراني الويل والعذاب .

ان المطلوب من كافة المنظمات الدولية وجمعيات حقوق الانسان والمحامين الدوليين وكل التنظيمات والقوى الديمقراطية للوقوف ضدها، والتدخل من اجل تشكيل محاكم علنية لمحاكمة السجناء السياسيين واطلاق سراحهم فورا ودونما مماطلة ، والحد من السياسة الدموية بحق الشعب الايراني البطل .